٣ ـ دور التنظيمات التابعة لفصائل منظمة التحرير، وخاصة «فتح»، وكذلك الجبهتين الشعبية والديمقراطية والحزب الشيوعي. فقد أدّى اجتذاب هذه التنظيمات لاعداد متزايدة من الشباب الى خلخلة جزئيـة للنظام الاجتماعي القديم الذي يقوم على سيطرة العائلات، على النحو الذي سبقت الاشارة اليه في اطار الحديث عن ظهور وتزايد دور النخبة الجديدة في الاراضي المحتلة. فقد تجاوزت اعداد كبيرة من ابناء الجيل الجديد مواقف كبراء عائلاتهم وارتبطوا بهذه الفصائل باشكال مختلفة من الارتباط. ولذلك، يمكن القول ان العائلات فقدت سطوتها السياسية السابقة، لكن دون ان تفقد اهمّيتها الاجتماعية، باعتبارها ضرورة لشعور الافراد بالحماية النسبية في ظل الافتقاد الى الدولة الوطنية.

كما امتد دور تنظيمات فصائل منظمة التحرير الفلسطينية في الداخل الى الجمعيات الاجتماعية المختلفة، ممّا أدّى الى تطوير انشطة هذه الجمعيات. ولعب العمل التطوعي لشباب تلك التنظيمات، من خلال الجمعيات الاجتماعية، دوراً بالغ الأهمية في استمرار صمود ابناء الاراضي المحتلة، من خلال العمل على النهوض بهم، اجتماعياً وثقافياً ورياضياً، على نحو يقوّي شوكتهم في مواجهة سلطات الاحتلال، أو يحدّ، على الاقل، من امكانات خضوعهم لها تحت ضغط الحاجة. وينطوي هذا الدور ـ الذي نادراً ما يحظى باهتمام اعلامي عربي ـ على قدرات وكفاءات تطوعية هائلة تقدم العطاء، المادي والمعنوي، على نطاق واسع، نتيجة كثرة هذه الجمعيات. فهناك ١٦٦ جمعية خدمة عامة في الضفة الفلسطينية وحدها، تتفرع منها ٤٢٨ مؤسسة عاملة يستفيد من خدماتها حوالى ٧٠ ألفاً على الاقل، وفقاً لارقام العام ١٩٨٠، أي قبل ثمان سنوات ونيّف[١٦]. ويتركز اهم الانشطة التي تقوم بها هذه الجمعيات في رعاية الطفولة، والانشطة الأسرية، والتنمية الريفية، ورعاية ابناء الشهداء، والتأهيل المهني، والانشـطة الطبيـة، ورعاية الجرحى والمصابين والمرضى والمقعدين وذوي العاهات، واقامة ملاجىء للعجـزة، وجمعيات للهلال الاحمر. وعلى هذا النحو، أدّى دور التنظيمات التابعة لفصائل الثورة الفلسطينية الى تحريك جمعيات الخدمة العامة وتحويلها الى مراكز للصمود والمقاومة، على الرغم من ظهور الخلافات السياسية بين هذه التنظيمات احياناً داخل بعض الجمعيات واحتدام التنافس بينها للفوز بولاء الجماهير[١٧].

٤ ـ السياسات الاسرائيلية التي قادت الى تدهور الاوضاع داخل الاراضي المحتلة، وفي مقدمها سيـاسـات الالحاق الاقتصادي الهادفة الى تكريس الضفة والقطاع سوقاً للمنتجات الاسرائيلية، وبالتالي خنق التطور الصناعي، وفرض القيود على النمو الزراعي، ممّا أدّى الى تزايد معدلات البطالة، وخاصة بين خريجي الجامعات والمعاهد. فاصبحت هناك اعداد كبيرة من الخريجين الذين لا يجدون العمل، او العمل المناسب، في الاراضي المحتلة، ولا في البلاد العربية بعد الانحسار النسبي للموجة النفـطية. فكانت أسواق العمل في الدول العربية النفطية تجتذب اعداداً من هؤلاء خلال النصف الثـاني من السبعينات، حيث ساهمت تحويلاتهم المالية في تحسّن الوضع الاقتصادي لعائلاتهم. ولذلك، أدى انحسار فرص العمل المتاحة لهم في هذه الدول، قرب منتصف الثمانينات، واضطرار اعداد منهم الى العودة، الى تزايد الاحساس بوطأة الازمة الاقتصادية في صفوف الطبقة الوسطى، الواسعة، في الاراضي المحتلة. وبذلك وجد الكثيرون من طلاب الجامعات ان أول معركة تواجههم، بعد التخرّج، وهي معركة البحث عن عمل، معركة خاسرة. وكان هناك حوالى ١٢ ألفاً من خريجي الجامعات عاطلين عن العمل عشية تفجّر الانتفاضة[١٨].

كمـا أدّت سياسة مصادرة الاراضي الى تحويل اعداد متزايدة من صغار الفلاحين والمزارعين